



قرار رقم (٢٥٥) لسنة ٢٠١٩

بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٤

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار قانون التأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية،

وعلى وثيقة التأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية،

وعلى محضر اجتماع شركات التأمين أعضاء الاتحاد المصري للتأمين بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١ والمعتمد من رئيس الاتحاد،

وعلى مشروع النظام الأساسي للمجموعة،

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص المؤرخة ٢٠١٩/٢/٢٤ في هذا الشأن،

وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة.

قرر

المادة الأولى: تنشأ مجموعة باسم مجموعة التأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث

مركبات النقل السريع، تتخذ من مدينة القاهرة مقراً لها، ويجوز أن تنشئ فروعاً لها داخل جمهورية مصر العربية.



المادة الثانية: تتولى الجمعية إدارة فرع تأمين الإجباري على مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية وذلك نيابة عن أعضاء الجمعية وفقاً للنظام الأساسي للجمعية .

المادة الثالثة: يُعتمد النظام الأساسي للجمعية المرافق لهذا القرار .

المادة الرابعة: تُسجل الجمعية في السجل المعد لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم (٨)

المادة الخامسة: ينشر هذا القرار والنظام الأساسي للجمعية في الوقائع المصرية وعلى موقع الهيئة الإلكتروني ، ويعمل بهذا القرار والنظام من تاريخ صدوره .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران



٥٦٠٧٦

لائحة النظام الأساسي للمجموعة المصرية للتأمين الإجباري

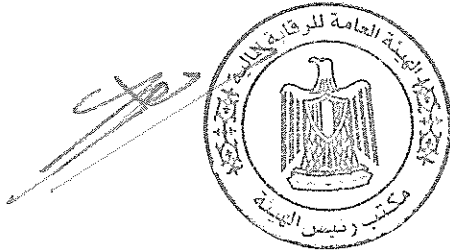
عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع

تمهيد

وفقاً للقرار الصادر في اجتماع السادة الرؤساء والأعضاء المنتدبين لشركات التأمين التي تزاول تأمين السيارات الإجباري على المركبات بجمهورية مصر العربية المنعقد بالاتحاد المصري للتأمين بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١ بشأن تأسيس مجموعة تسمى "المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع بين شركات تأمين الممتلكات والمسئوليات وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في مصر والمرخص لها بمزاولة أعمال التأمين ومن بينه التأمين الإجباري على المركبات.

وتختص المجموعة بإدارة فرع التأمين الإجباري على مركبات النقل السريع وتعويض المضرورين حسب شروط الوثيقة الصادرة في هذا الشأن إلى جانب الأعمال الإدارية والمالية المتعلقة بتنظيم العمل في هذا المجال بين أعضاء المجموعة وإدارة الحساب المشترك وتوزيع حصة كل عضو في الأقساط والتعويضات والتكاليف.

فقد تم الاتفاق على أن تكون أحكام المواد التالية هي النظام الأساسي للمجموعة: -



٤٦٠٧٦

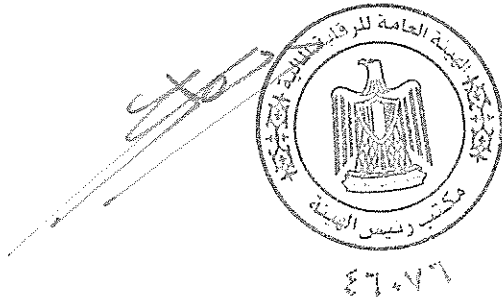
الفصل الأول

العضوية – أغراض الجمعية.

مادة (١) التأسيس

تأسست جمعية تأمينية باسم "الجمعية المصرية للتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع" بجمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقوانين الأخرى النافذة وذلك على أن تبدأ مزاولة أعمالها الفعلية بعد صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بإنشاء الجمعية وقيدها بسجل مجتمعات التأمين بالهيئة فيما بين الشركات وجمعيات التأمين التعاوني المرخص لها من الهيئة بإصدار وثائق التأمين الإجباري على السيارات .

وتعتبر كل شركة تأمين أو جمعية تأمين تعاوني مرخص لها من الهيئة بمزاولة التأمين الإجباري على المركبات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها عضواً بالجمعية بمجرد تسجيلها بالهيئة العامة للرقابة المالية، وعليها موافاة الجمعية بقرار تسجيلها وأعضاء مجلس إدارتها على ألا يكون للشركات وجمعيات التأمين التعاوني المنضمة أية حقوق في أصول الجمعية عن الفترة السابقة على تاريخ الانضمام، كما لا تتحمل أية التزامات مستحقة على الجمعية عن ذات الفترة.



٤٦٠٧٦

ولا يجوز لأي شركة تأمين وجمعيات التأمين التعاوني مرخص لها بمزاولة التأمين الإلجباري على المركبات وتأمين المسنوليات المتعلقة بها أن تصدر هذا النوع من الوثائق بأي صورة من الصور خارج نطاق الجمعية.

مادة (٢) استثمار اموال الجمعية

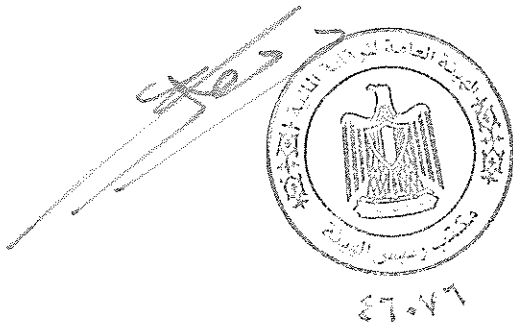
لا تهدف الجمعية إلى تحقيق أرباح ولا تتحمل أية خسائر نتيجة مباشرة أعمالها على الا يخل ذلك بحق الجمعية في أن تستثمر الأموال الموجودة لديها لصالح الأعضاء.

مادة (٣) المقر الرئيسي

المقر الرئيسي للجمعية بالقاهرة الكبرى ويجوز أن تنشئ فروعاً لها داخل جمهورية مصر العربية.

مادة (٤) غرض الجمعية

تقوم الجمعية بصفة مباشرة و نيابة عن الأعضاء بإدارة فرع التأمين الإلجباري على مركبات النقل السريع وفقاً لأحكام قانون التأمين الإلجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية الصادر بقانون ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ وإدارة كل ما يتعلق بالعملية التأمينية للمتضررين من حوادث مركبات النقل السريع المرخص في تسييرها بجمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام قانون المرور وتحصيل الأقساط الخاصة بالوثائق وإعداد كافة السجلات المالية الخاصة بالعملية الحسابية، وسداد



التعويضات لمستحقيها في حالات الوفاة والإصابات البدنية التي تؤدي إلى العجز الكلى و
الجزئي المستديم والأضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير- عدا تلفيات المركبات-
وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في وثائق التأمين الإجباري الصادرة في هذا الشأن.

مادة (٥) مباشرة الأعمال.

تتخذ الجمعية كل ما من شأنه تحقيق أغراضها للقيام بإدارة العملية التأمينية لحساب ونيابة
عن الأعضاء ولها في سبيل ذلك:

- ١- دراسة الأسس الفنية الخاصة بتحديد القسط العادل ومراجعتة دورياً في ضوء
البيانات والإحصائيات التي تتوفر لديها، وكذا النتائج الفعلية لهذا النوع من التأمين.
- ٢- إدارة إصدار وثيقة التأمين الإجباري الموحدة على مركبات النقل السريع المعتمدة
من الهيئة العامة للرقابة المالية لصالح الأعضاء إلكترونياً، وتحصيل الأقساط
والرسوم المستحقة عنها والملاحق الخاصة بهذه الوثائق وكذا عن ملاحق ووثائق
التأمين الصادرة من شركات التأمين قبل تأسيس الجمعية.
- ٣- إنشاء و/ أو شراء و/ أو استئجار الأماكن اللازمة لإصدار وثائق التأمين الإجباري
على المركبات وأعمال تسوية التعويضات وباقي الأعمال الأخرى المسندة للجمعية
وتجهيزها بالأثاث والأجهزة والمعدات وشبكة الاتصالات المناسبة.
- ٤- فحص ودراسة طلبات التعويض المقدمة من المضرورين أو ورثتهم أو وكلائهم
لتحديد مبالغ التعويض واجبة الأداء للمستحقين طبقاً لشروط التغطية التأمينية.



٤٦٠٧٦

٥- تحديد أنصبة الأعضاء في التعويضات المسددة وتحت التسوية والمصروفات الإدارية.

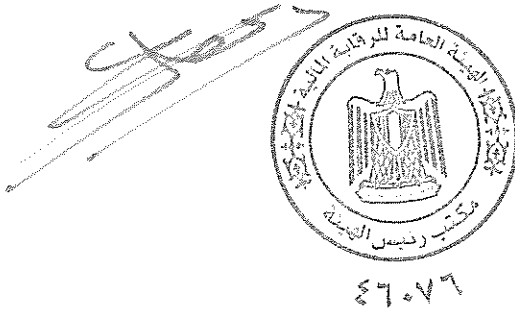
٦- إعداد البيانات والإحصاءات الخاصة بالحوادث الناجمة عن تسيير مركبات النقل السريع وحالات الإصابات والوفيات عن تلك الحوادث.

٧- احتجاز نسبة ٢٥% من القسط الصافي لمواجهة التعويضات والمصروفات الإدارية الأخرى وعلى أن تسدد نسبة ٧٥% المتبقية من القسط الصافي بعد خصم مصاريف التحصيل عن الوثائق التي تدير إصدارها الجمعية إلى الأعضاء شهرياً وذلك خلال سبعة أيام عمل من الشهر التالي للمحاسبة.

التحصيلات على صافي القسط يتم سددها عن طريق الجمعية والتي قامت بتحصيلها إلى الجهات المنوطة بها من الهيئة العامة للرقابة المالية (٦ في الألف رسوم الإشراف والرقابة + واحد في الألف مقابل خدمات اعتماد وتعديل وثائق التأمين) ومصالحة الضرائب (الدمغة النسبية حصة العميل وحصة الشركة) والضريبة النوعية.

٨- أعداد قائمة مركز مالي وحساب مشترك يتضمن الأقساط موزعة حسب الحصص مخصوصاً منها ما تم سداده للأعضاء والمصروفات بكافة أنواعها والتعويضات، وفي حالة تحقق عجز يلتزم كافة الأعضاء بسداد العجز في موعد أقصاه ٣٠ يوماً من تاريخ إخطارها به، على أن يتم ذلك على فترات ربع سنوية وإبلاغها للأعضاء.

٩- الاستعانة بالخبرات الفنية المناسبة لتطوير وسائل الأمان والسلامة بما يؤدي إلى تقليل الأخطار المومن منها.



ماده (٦) "توزيع الفائض وسداد العجز"

- إذا أسفرت أعمال الجمعية عن تحقيق فائض يوزع على الأعضاء كلا بنسبه حصته بعد تجنب جزء منه تحدده الجمعية لمواجهة أي عجز لديها.
- وفي حالة تحقيق عجز في نتائج التغطية يقوم الأعضاء بسداد هذا العجز كلاً بنسبة حصته.

الفصل الثاني

هيكل الجمعية (الجمعية العامة - اللجنة الإدارية- المدير التنفيذي)

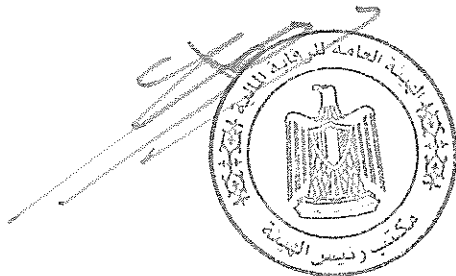
مادة (٧) الجمعية العامة

تعتبر الجمعية العامة للجمعية هي سلطتها العليا، وتتكون من رؤساء مجالس إدارات شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني الأعضاء أو نوابهم أو الأعضاء المنتدبين، ويرأس الجمعية العامة رئيس الاتحاد المصري للتأمين أو نائبه.

مادة (٨) "اختصاص الجمعية العامة"

تختص الجمعية العامة بما يلي:

- ١- وضع السياسة العامة للجمعية والخطط التي تكفل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ومتابعة تنفيذ هذه الخطط.
- ٢- اقتراح نسب توزيع حصص التأمين الإجباري على المركبات في حالة انضمام عضو جديد على أن تعرض على الهيئة للاعتماد.
- ٣- اعتماد اللوائح التي تضعها اللجنة الإدارية.



٤٦٠٧٦

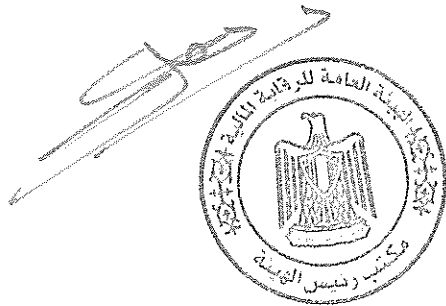
- ٤- اعتماد الموازنة التقديرية.
- ٥- اعتماد التقرير السنوي عن نشاط الجمعية.
- ٦- اعتماد الميزانية والحسابات الختامية السنوية في ضوء التقرير السنوي.
- ٧- تعيين المدير التنفيذي وتحديد راتبه ومخصصاته المالية.
- ٨- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه، على أن يكون من بين مراقبي الحسابات المقيدین بسجلات الهيئة.
- ٩- انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية للجمعية.
- ١٠- الموافقة على تعديلات النظام الأساسي للجمعية.
- ١١- تقرير حل الجمعية، وإصدار القرارات اللازمة لذلك وفقاً لأحكام القانون.
- ١٢- النظر في أية مسائل أخرى تتعلق بنشاط الجمعية.

مادة (٩) مواعيد الانعقاد

تتعقد الجمعية العامة للجمعية مرة واحدة سنوياً على الأقل بناء على دعوة من رئيسها أو طلب من نصف عدد أعضائها أو طلب اللجنة الإدارية، ولا يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة (٥٠%+١) لأعضائها.

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي فتصدر بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية.

ولكل عضو من أعضاء الجمعية صوت واحد.



٤٦٠٧٦

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين ولانحته التنفيذية، ويتعين موافاة الهيئة بمحضر الجمعية خلال ثلاثون يوماً لاعتماده، ولا تسري قرارته إلا بعد اعتماده من الهيئة.

ثانياً، اللجنة الإدارية

مادة (١٠)

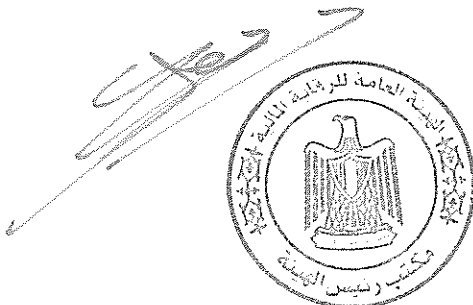
يكون للمجموعة لجنة إدارية تنتخب من الجمعية العامة وتتكون من سبعة أعضاء يمثلون شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني الأعضاء بالمجموعة على أن يكونوا من بين رؤساء مجالس إدارات الشركات وجمعيات التأمين التعاوني أو نوابهم أو الأعضاء المنتدبين أو من بين شاغلي وظائف الإدارة العليا بهذه الشركات والجمعيات، وتختار اللجنة الإدارية من بين أعضاءها رئيساً وتكون مدتها ثلاث سنوات.

ولا يجوز أن يحصل أعضاء اللجنة الإدارية على أية بدلات حضور أو مكافآت.

مادة (١١) "اختصاصات اللجنة الإدارية"

مع عدم الإخلال باختصاصات الجمعية العامة تختص اللجنة الإدارية بالآتي:

- ١- اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أغراض المجموعة
- ٢- إقرار الهيكل التنظيمي للإدارات المختلفة وكذلك الهيكل الوظيفي للعاملين.



- ٣- إقرار السنظم واللوائح المتعلقة بالشنون المالية والإدارية والفنية والموارد البشرية ومعاملاتهم المالية لاعتمادها من الجمعية العامة.
- ٤- إقرار التقرير السنوي عن نشاط الجمعية خلال شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية متضمناً حساب جاري الشركات الأعضاء وقائمة المركز المالي والموازنة التقديرية.
- ٥- التقدم بطلب إلى رئيس الجمعية العامة لدعوة الجمعية للانعقاد.
- ٦- تقديم أية مقترحات إلى الجمعية العامة بما يساعد على تحقيق أهداف الجمعية.
- ٧- الموافقة على العقود التي تبرمها الجمعية لتحقيق اغراضها، عدا عقود البيع التي تمس أصول الجمعية فيتعين موافقة الجمعية العامة.

ماده (١٢) "تمثيل الجمعية"

يمثل رئيس اللجنة الإدارية الجمعية في تعاملاتها مع الغير وأمام الجهات الإدارية والقضائية.

ماده (١٣) "مواعيد انعقاد اللجنة الإدارية"

تجتمع اللجنة الإدارية مرة واحدة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من رئيس اللجنة، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء اللجنة، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وتبلغ هذه القرارات إلى أعضاء الجمعية العامة.



٤٦٠٧٦

ثالثاً: المدير التنفيذي

مادة (١٤)

يكون للمجموعة مدير تنفيذي يصدر بتعيينه قرار من الجمعية العامة يتولى إدارة شئون المجموعة عن طريق أجهزتها الفنية والإدارية والمالية وذلك في حدود السلطات التي تحددها له اللجنة الإدارية، ويحضر اجتماعات الجمعية العامة واللجنة الإدارية، ولا يكون له صوت معدود فيما تصدره من قرارات.

ويختص بالآتي:

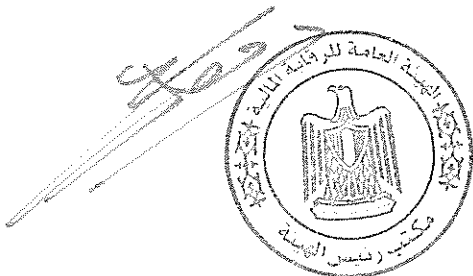
١ - إعداد تقرير عن أعمال المجموعة كل ثلاثة أشهر أو كلما طلبت منه ذلك اللجنة الإدارية.

٢ - إعداد التقرير السنوي عن نشاط المجموعة متضمناً حساب جاري للأعضاء وقائمة المركز المالي.

٣ - إعداد الموازنة التقديرية لمصروفات المجموعة قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل.

٤ - إعداد هيكل الإدارات الخاصة بالمجموعة وكذا الهيكل التنظيمي للعاملين بها واعتمادها من اللجنة الإدارية.

٥ - التوقيع على العقود والاتفاقيات التي تحتاجها المجموعة لتسيير أعمالها.



٦ - إعداد كافة اللوائح والنظم اللازمة لتسيير العمل بالمجموعة واعتمادها من اللجنة الإدارية والإشراف على تنفيذها.

مادة (١٥) "صلاحيات الاعتماد"

يكون لكل من المدير التنفيذي للمجموعة منفرداً أو مع من يحدده رئيس اللجنة الإدارية من المديرين حق التوقيع منفردين أو مجتمعين عن المجموعة، أما بالنسبة لأذن الصرف والشيكات وكل ما يتعلق بصلاحيات الاعتمادات المالية يكون وفقاً للوائح المعتمدة من اللجنة الإدارية.

الفصل الثالث

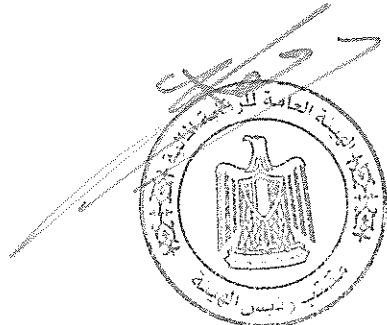
الشؤون المالية

مادة (١٦)

تبدأ السنة المالية للمجموعة مع بداية السنة المالية لشركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني الأعضاء وتنتهي بنهايتها.

مادة (١٧) "الحساب البنكي"

يفتح حساب أو أكثر باسم المجموعة لدى أي من البنوك المصرية المسجلة لدى البنك المركزي المصري تودع فيه جميع إيرادات المجموعة وتصرف منه التعويضات المستحقة وكذلك المبالغ اللازمة لتسيير العمل بالمجموعة.

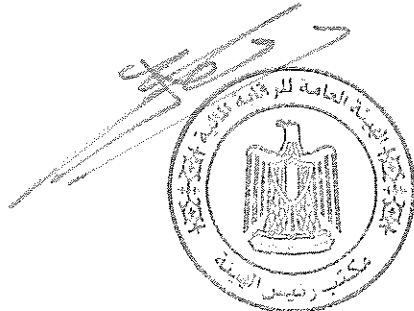


مادة (١٨) "الملاحق والتعويضات السابقة"

- خلال الفترة الانتقالية قد يحتاج المؤمن لهم إلى إصدار ملاحق على الوثائق السارية والخاصة بشركات التأمين قبل إنشاء الجمعية تقوم الجمعية بإدارة إصدار هذه الملاحق وتحصيل قيمتها وتوريدها لكل شركة تأمين على حده ولها في سبيل ذلك أن تحصل فقط على مصاريف الإصدار ولا تتحمل الجمعية أية التزامات قبيل المضرورين أو ورثتهم عن هذه الملاحق.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الجمعية بتحمل التعويضات التي تستحق عليه بموجب الوثائق التي أصدرها قبل تاريخ انضمامه إلى الجمعية.

مادة (١٩) "مراقب الحسابات"

- يتولى مراقب الحسابات المقيد بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة مراجعة حسابات الجمعية سنوياً.
- كما تتولى الإدارة العامة لمراقبة حسابات قطاع التأمين التابعة للجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الجمعية سنوياً، وعلى إدارة الجمعية وضع جميع السجلات والمستندات والبيانات تحت تصرف مراقب الحسابات، ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات ويعرض تقرير كلاً منهما على الجمعية العامة.



الفصل الرابع

أحكام عامة "العاملين"

مادة (٢٠)

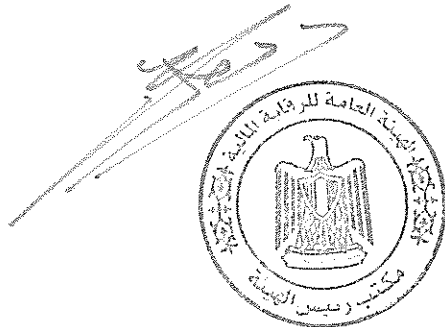
تكون الأولوية في تعيين العاملين بالمجموعة من بين العاملين الحاليين بشركات التأمين ممن لهم علاقة مباشرة بإدارات التأمين الإجباري على المركبات.

مادة (٢١) "ضم الأعضاء الجدد"

تعتبر كل شركة تأمين أو جمعية تأمين تعاوني يرخص لها من الهيئة بمزاولة التأمين الإجباري على المركبات وتأمينات المسنوليات المتعلقة بها بعد إنشاء المجموعة عضوا بها بمجرد تسجيلها بالهيئة العامة للرقابة المالية، وعليها موافاة المجموعة بقرار تسجيلها وأعضاء مجلس إدارتها وتقديم طلب كتابي إلى المدير التنفيذي للمجموعة والذي يقوم بعرضه على رئيس اللجنة الإدارية للمجموعة والذي يقوم بدوره بعرض هذا الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه واستيفاء كافة المستندات اللازمة على الجمعية العامة للمجموعة لتحديد حصته

مادة (٢٢) "الخروج من العضوية"

في حالة إلغاء الهيئة العامة للرقابة المالية للرخصة الممنوحة لأي من أعضاء المجموعة بمزاولة التأمين الإجباري على السيارات أو في حالة تصفية نشاط أي من أعضاء المجموعة



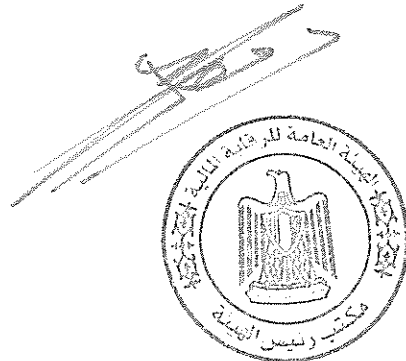
٤٦٠٧٦

يتعين على المدير التنفيذي عرض الموقف على الجمعية العامة للنظر في إعادة توزيع حصته على باقي الأعضاء نتيجة خروجه من العضوية.

يجوز لأي من الأعضاء طلب تخفيض حصته لصالح باقي الأعضاء (دون تحديد عضو بعينه) وذلك بما لا يخل بالتزاماته بما في ذلك مسنوليته التضامنية حتى تاريخ التخفيض على أن يكون ذلك مع نهاية العام المالي السابق على الموافقة وتخفيض حصته. ويتعين على العضو أن يخطر المدير التنفيذي برغبته في ذلك كتابة قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وذلك تمهيداً لعرض طلبه على اللجنة الإدارية ثم على الجمعية العامة لاتخاذ قرارها بشأنه قبل نهاية السنة المالية.

مادة (٢٣) "حل المجمع"

لا يجوز حل المجمع اختياريًا إلا إذا أقرته الجمعية العامة للمجمع وفقاً لنص المادة (٨) من هذا النظام وبإجماع كافة الأعضاء، وبعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية، وتعين الجمعية العامة في هذه الحالة وكيلاً أو أكثر يعهد إليه بتصفية أموالها وكيفية التصرف فيها تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفي جميع الأحوال لا يخل ذلك بحقوق المؤمن لهم والمتعاملين مع المجمع.



مادة (٢٤) "المخصصات المالية"

تعتبر أموال الجمعية وكافة مخصصاتها من الأرصدة الدائنة لأعضاء الجمعية وتوزع عليهم في حالة حل الجمعية أو انتهاء الغرض من تكوين المخصصات وفقاً لنسب المشاركة مع الأخذ في الاعتبار حساب حقوق والتزامات الأعضاء المؤسسين.

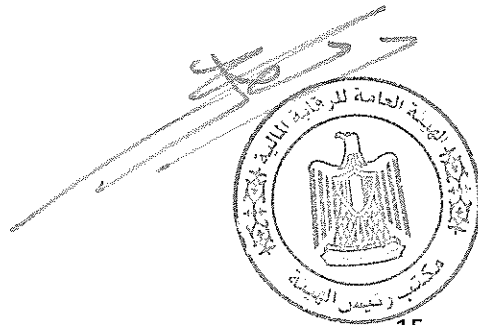
مادة (٢٥) "تسجيل الجمعية بالهيئة العامة للرقابة المالية"

تسجل الجمعية بسجل مجتمعات التأمين بالهيئة العامة للرقابة المالية بعد تقديم كافة البيانات والمستندات التي تطلبها الهيئة، وتكتسب الشخصية الاعتبارية بصدور قرار قيدها بالهيئة وتسجيلها بسجل مجتمعات التأمين.

- وعلى الجمعية أن تثبت فيما يصدر عنها من أوراق ومستندات ووثائق الشعار الخاص بها ورقم وتاريخ تسجيلها بالهيئة العامة للرقابة المالية.

ماده (٢٦) توزيع الحصص

يتم توزيع حصص الشركات أعضاء الجمعية في أول تشكيل وفقاً للبيان المرفق بالنظام. ويكون في سلطة الجمعية العامة للمجموعة مراجعة أسس توزيع الحصص بين الأعضاء في ضوء التعديلات التي تطرأ على تشكيلها عند انضمام أو خروج أي من الأعضاء المرخص لهم بمزاولة أعمال التأمين الإجباري على المركبات، بشرط اعتماد الأسس الجديدة من الهيئة العامة للرقابة المالية.



مادة (٢٧)

أليه مراجعه توزيع حصص التأمين الإجباري على أعضاء الجمعية

يتم مراجعة آلية توزيع حصص التأمين الإجباري على المركبات على أعضاء الجمعية كل عامين بمعرفة الهيئة وفقاً للضوابط والمعايير التي تضعها الهيئة في هذا الخصوص على أن يتم اعتماد تلك الحصص من الهيئة.

ماده (٢٨) موقف الصندوق الحكومي

"لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع".

- يتم تمويل الصندوق الحكومي بنسبة ٣% من أقساط الجمعية حسب المعمول به لدى الشركات حالياً بموجب القرار الوزاري رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٩.
- تدير الجمعية سداد العجز الناتج عن التعويضات لدى الصندوق الحكومي (إن وجد) من حساب الأعضاء.
- يظل الأعضاء مسئولين عن سداد الأقساط المتأخرة عليهم للصندوق قبل إنشاء الجمعية وكذلك التعويضات الناتجة عن العجز لدى الصندوق خلال الفترة قبل إنشائها.

ماده (٢٩) موقف البطاقة البرتقالية

تظل شركة مصر للتأمين مسنولة عن إصدار وتسوية التعويضات الخاصة بالبطاقات البرتقالية بين الدول العربية كممثلة للسوق المصري الى حين إعادة النظر في أن تكون الجمعية هي المسنولة عن إدارة إصدار وتسوية التعويضات لهذه البطاقات.

